| | |
|---|---|
| العنوان: | استخدام الدين في الحياة السياسية |
| المصدر: | مجلة النهضة |
| الناشر: | جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية |
| المؤلف الرئيسي: | كامل، أحمد خميس |
| المجلد/العدد: | مج 13, ع 4 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2012 |
| الشهر: | أكتوبر |
| الصفحات: | 149 - 170 |
| رقم MD: | 220697 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | الدين والسياسة، الدول النامية، النظم السياسية، نظم الحكم، الأحزاب السياسية، الأديان السماوية |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/220697 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# استخدام الدين في الحياة السياسية

أحمد خميس كامل*

## مقدمة:

ينهض الدين بدور هام في تكوين الرأي العام في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، في كافة المجالات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والعلمية. وبذلك يمكن القول بأن الدين أحد الدعامات الرئيسية في بناء الحضارة الإنسانية، والنشاط الإنساني ككل، من حيث استمراره، وتقدمه أو تراجعه[1].

وقد يستخدم الدين للاضطهاد كما حدث مع جاليليو في عصر النهضة حين جرؤ على القول بأن الأرض كروية. وقد يستخدم الدين لنشر روح المحبة والتسامح، وقد يستخدم لنشر روح التعصب[2].

ومن الملاحظ أن العلاقة بين الدين والدولة تختلف من مجتمع لأخر، ومن مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى؛ وفقا لمكانة الدين في حياة الناس، ووفق خصوصية كل مجتمع، ووفق رؤية الأنظمة الحاكمة لمكانة الدين، وتأثيره من ناحية، ومن ناحية أخرى، وفق رؤية وفهم القوى الاجتماعية الأخرى (غير الدولة) لمكانة الدين، ومدى الانسجام بين رؤية الدولة، والقوى الاجتماعية الأخرى، والتوافق او الاختلاف فيما بين الرؤيتين. فضلا عن مكانة الدين في السياسة العالمية، ورؤية القوى العالمية والإقليمية لمكانة الدين وتأثيره في المجتمعات، وعلاقتها ببعضها البعض.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل آلية استخدام الدين لتوجيه الرأي العام، من حيث حساسيته في المجتمعات العربية؛ لما يثيره من قوة ردع أخلاقية كبرى تؤثر على سلوك المواطنين من ناحية، ونتيجة استخدامه من كافة الأطراف في المجتمعات العربية سواء الحكومة (السلطة الحاكمة) أو القوى المجتمعية سواء كانت حركات اجتماعية أو أحزاب أو مؤسسات دينية (الكنيسة أو مؤسسة الأزهر) أو جماعات التيار السياسي الإسلامي كالإخوان المسلمين أو السلفيين أو غيرهم.

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية، جامعة حلوان، مصر.

وتتعد مستويات تحليل علاقة الدين بالسياسة على المستوى العام، ويمكن الحديث عن ثلاث مستويات أساسية: أولها: الدين ككتاب منزل من السماء (خاصة الأديان السماوية الثلاث) بما يحتويه من مبادئ حاكمة للدين والدنيا. وثانيها، الفكر السياسي للدين، ويتضمن الرؤى والاجتهادات والأفكار التي طرحت فيما يخص علاقة الدين بالسياسة. وثالثها، الدين كما عبرت عنه أنظمة الحكم، والقوى الاجتماعية والتيارات السياسية. وتركز الورقة البحثية التي بين أيدينا على هذا المستوى الثالث، من حيث مدى استخدام كل طرف سواء الدولة أو القوى الاجتماعية الأخرى للدين كداعم لشرعية النظام القائم، أو كمبرر للثورة ضده.

## أولا: أسباب اختيار الدين كأداة لتوجيه الرأي العام:

يشير مفهوم الدين إلى العديد من الدلالات اللغوية، لعل أهمها:

١. الانقياد والتعبد، بأن يكون الانسان عبدا مطيعا بالأمر والإكراه، خاضع لأوامره.

٢. الاعتقاد بأن الله هو من يحاسب عباده، ويعاقبهم، ويجازيهم[3].

ويمكن القول بصعوبة وجود اجماع على تعريف للدين، ولعل صعوبة ذلك ترجع للعديد من الأسباب، أهمها:

١. استخدام مفهوم الدين بالعديد من المعاني، وللدلالة على ظواهر مختلفة، يصعب تمييزها.

٢. مرور مفهوم الدين بالعديد من مراحل التطور عبر تاريخه؛ مما ترتب عليه تطور معانيه عبر مراحله المختلفة، ووفقا لكل مرحلة.

٣. عدم اقتصار مفهوم الدين على نطاق جغرافي واحد؛ مما عرضه لتعدد الثقافات والبيئات والأفراد المعتنقين له.

٤. تعرض مفهوم الدين للتوظيف السياسي (تسييس الدين) سواء من قبل الأنظمة الحاكمة أو من قبل القوى المجتمعية[4].

ويمكن القول بأن اختيار استخدام الدين لتوجيه الرأي العام يرجع للعديد من الأسباب، لعل أهمها:

### ١. المكانة الاجتماعية للدين:

لا يزال الدين لاعبا رئيسيا في تشكيل السلوك السياسي، فنموذج الدولة القومية لم ينجح في تخليص النشاط السياسي من الدوافع والمطالب والمؤثرات الدينية[5]. فعلى سبيل المثال يرى البعض أن الدين الإسلامي يقدم نسقا عقيديا متكاملا، وأيديولوجية لبناء الدولة، والتعامل مع العالم الخارجي[6]. مما يظهر مدى تأثير الدين على السلوك السياسي بوجه عام، وتوجيه الرأي العام بشكل خاص.

وقد تنبأ العديد من المحللين والباحثين بعودة الأديان مرة أخرى، خاصة في القرن الحادي والعشرين، الذي وصفوه بأنه "قرن ديني بامتياز"؛ نتيجة تلازم الدين بالوجود الإنساني، وما يصاحب ذلك من تطور ثقافي وحضاري، ... بمعنى أخر، أضحى للدين تأثير قوى ومحرك للشعوب، خاصة في مناطق الصراعات كمنطقة الشرق الأوسط، والبلقان، وآسيا الوسطى[7].

### ٢. عودة الدين بقوة للسياسة العالمية:

يرى الكثير من المحللين أن هذه العودة ترتد إلى العديد من العوامل، لعل أهمها:

أ- طغيان النزعة الفردية، حيث يرى نموذج الحداثة الغربي أن الدين نظام من المعتقدات الشخصية مرتبط بالفرد ولا يتخطاه إلى الجماعة أو الجماعة أو المجال العام. في حين أن العديد من المجتمعات غير الغربية يلعب الدين فيها دورا على أساس اعتباره نمطا للحياة، ينظم المجالين الفردي والجماعي، والخاص والعام. وبالتالي لما للدين كمنظم للمجتمع ككل من ناحية، ولحياة الافراد من ناحية ثانية، وكمستودع للقيم والأخلاق من ناحية ثالثة.

ب- فشل سياسات التحديث والتنمية التي اتبعها العديد من دول الجنوب، وما ترتب على ذلك من انتشار للفساد بكافة صوره، وتقطيع لأواصر العلاقات الاجتماعية؛ مما ساهم في طرح الدين كوعاء ينظم المجالات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. بمعنى أخرى النظر إلى الدين على أنه يلبي الحاجات الروحية، من ناحية، والحاجات المادية في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية من ناحية أخرى، ويرى البعض أن الدين ليس بأفيون الشعوب كما ذكر كارل ماركس، بل فيتامين الضعفاء، والمهمشين في العالم[8].

ويحتل الدين في المنطقة العربية مكانة خاصة، فهي مهد الأديان السماوية الثلاث في العالم: اليهودية، والمسيحية، والإسلامية. لذا يعد تاريخ الشرق الأوسط تاريخ التوحيد.

والإيمان بوجود إله واحد في هذا الكون. ومن المنطقة خرجت المسيحية، ومن بعدها انتشر الإسلام، ووصل لكافة ارجاء العالم[9].

ويعد الدين الإسلامي أسلوب حياة متكامل، يوفر الأسس للحياة العامة، والخاصة للفرد وللجماعة، وللدولة وللمجتمع على حد سواء والغرض الرئيس من القوانين الإسلامية (الشريعة الإسلامية) تحقيق العدل والسلام، ومنع الشر، ونشر الخير. وتعمل السياسة في الإسلام على توجيه الحكومات وحثها على توفير الحكم الأخلاقي على أساس من الشورى مع مواطنيها[10].

ولا زال للدين دور محوري في سياسة الشرق الأوسط، سواء من حيث ما يواجه الأقليات غير المسلمة في هذه المجتمعات من عقبات، أو عقب بروز التيار السياسي الإسلامي على المسرح السياسي في الدول العربي، وهو ما أطلق عليه الانبعاث العالمي للدين؛ وقد وفر الانبعاث الديني للإسلام في الشرق الأوسط تربة خصبة لدراسة تأثير الدين على المجال السياسي في هذه المنطقة. بل وصار الدين موضوعا رئيسيا في دراسة السياسة الدولية ككل.

ويشتد الاختلاف في إسرائيل بين اليهود المتشددين واليهود العلمانيين حول اسبقية تعاليم الديانة اليهودية (كما يراها الحاخامات) أم المبادئ الديمقراطية. وقد انعكس هذا الاختلاف على الشعب الإسرائيلي حيث ترى الأغلبية تقديم الديمقراطية على الشريعة اليهودية[11]. وقد سعى البعض لرأب الصدع بين هذين الاتجاهين، عبر الحديث عن أن اليهودية بوصفها ثقافة، تضم كل التيارات الدينية والتيارات المتحررة من الديانة أيضا، ومن أن اليهودية كثقافة تتغير وتتنوع في خصائصها وسماتها[12].

وفي ماليزيا نجد أن الدين الإسلامي يمثل عنصرا رئيسيا في شخصية المالاي وهويتهم، والعمود الفقري للتماسك الديني الثقافي للمالاي، بمعنى أخر نجد أن الدين الإسلامي بالنسبة لهم أسلوب حياة؛ نتيجة ارتباط منظومة القيم الاجتماعية بالدين الاسلامي[13].

وترجع الأهمية التبادلية للدين والسياسة إلى العديد من المهام التي يقوم بها كل منها خدمة للأخر، (خاصة في منطقة الشرق الأوسط)، بحكم أن هذه الأخيرة الأديان الثلاثة كما سبق ذكره، وأن الدين مصدر للهوية، لما يوفره من رموزا لمصداقية ومغزى ومعنى الوجود السياسي والاجتماعي وبحكم أن الدين مصدر أساسي ولا غنى عنه للمجتمع المدني من

ناحية، ويضفي الشرعية على الأنظمة الحاكمة أو قد يوفر الطاقة الحيوية الثورية لتحدي شرعية تلك الأنظمة[14].

### ٣. استخدام الدين من كافة الأطراف سواء الدولة أو القوى الاجتماعية الأخرى:

حرصت الأنظمة الحاكمة على احتواء المؤسسات الدينية؛ إدراكا منها لأهمية الدين وتأثيره على المواطنين، ففي مصر على سبيل المثال، يتم تعيين شيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية، إلى جانب تعيين أئمة المساجد والزوايا هذا كما أن جماعة الاخوان المسلمين اتخذت من "الإسلام هو الحل" شعارها الأساسي.

وقد جمعت الدول العربية رغم اختلافها من حيث الطبيعة (جمهورية أم ملكية)، والتوجهات السياسية، والتحالفات الإقليمية والدولية، أجمعت على توظيف الدين الإسلامي كمصدر للشرعية، عبر العديد من الأساليب، لعل أهمها:

أ- تأسيس المؤسسات الدينية واضفاء طابع الرسمية عليها من اجل إضفاء نوع من الغطاء الديني للقرارات السياسية، من ذلك تأسيس وزارة الأوقاف، وتعيين الأئمة، ومسئولة عن المساجد، وانشاء دار الإفتاء، وعلى أن يعين المفتي من قبل السلطة الحاكمة. فضلا عن تأسيس لجنة دينية في المؤسسة التشريعية.

ب- الاهتمام من قبل الحكام بالدين من الناحية الرمزية والسلوكية، فيحرص بعضهم على الحضور والقاء خطب في المناسبات الدينية، كالاحتفال بليلة القدر، وتكريم حفظة القرآن الكريم...[15].

ج- حرص بعض الحكام في أغلب هذه الدول، على بدء خطبهم بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"؛ كإيحاء منهم باهتمامهم بالدين.

د- محاولة بعض القادة ربط أنفسهم بنسل النبي صلى الله عليه وسلم كما في حالتي الأردن والمغرب.

ولا تقتصر عملية توظيف الدين على الأنظمة الحاكمة فقط، بل تمتد إلى كافة القوى الاجتماعية الأخرى. إلا أن هذه القوى قد تستخدمه لدعم شرعية الدولة، أو ضد شرعية الدولة. ففي دولة كإسرائيل استخدمت القوى والجماعات الدينية (اليهودية) الدين لدعم القدرات العسكرية للجيش، وعبر إعطاء محاضرات عن الدين للجنود، وفي بعض الأحيان دعوة الجنود لرفض أوامر قادتهم. مع العلم بأن حوالي ٨٠% من أفراد الجيش الإسرائيلي.

يأتون من العلمانيين (كل شاب وشابة غير متزوج)، مقابل ٢٠% من المتدينين[16]. وكذلك يرى بعض القوميين اليهود أن الكنيست (البرلمان) يعتمد على الشرائع غير اليهودية أكثر من اعتماده على الشرائع اليهودية، التي يجب أن يكون لها السمو والهيمنة[17].

وفي باكستان نجد إضفاء الصبغة الإسلامية على المؤسسات التي بدأت تتأسس في هناك منذ ١٩٧٧. بل إن الإسلام شكل أساس وجود الدولة الباكستانية التي تأسست في ١٥ أغسطس ١٩٧٤ والتي تميزت من البداية بالأغلبية

المسلمة الكاسحة[18].

وقد تستخدم القوى الاجتماعية الأخرى (غير الدولة) الدين لكسب الشرعية، وللتأكد على أن قراراتها ومواقفها منسجمة مع الدين. ففي مصر استخدمت الجماعة الإسلامية العنف ضد الدولة، بما ينسجم مع رؤيتها وفهمها للشريعة الإسلامية. وفي المقابل قبلت جماعة الاخوان المسلمين في مصر، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، والتجمع اليمني للإصلاح العمل والمشاركة في النظم السياسية القائمة. فعلى سبيل المثال أقدمت جماعة الاخوان المسلمين على خوض الانتخابات البرلمانية، وحصلت على عدد من المقاعد البرلمانية؛ على الرغم من رفض النظام الحاكم (سابقا) إضفاء أي مشروعية عليها[19].

وهنا من القوى السلفية، من يرفض فكرة الانتخابات باعتبارها مساومة على الإسلام، في مقابل من يجيزها بحسبانها وسيلة تستخدم لدعوة الناس إلى الهداية[20].

وبالنسبة للأخوة المسيحيين، فقد تحدث قداسة البابا شنودة الراحل خلال إحدى عظاته الأسبوعية وقال للحاضرين "أن إدلاء الصوت في الانتخابات واجب وطني، المقصر فيه مقصر في حق الوطن، وواجب روحي، وحث الاقباط على المشاركة حتى يشعر الناس بوجودهم الوطني، ودعاهم إلى التواجد بفعالية، لكي يكون لهم تأثير في حياة البلد، وهذا يجعل الناس يحترمونكم، ولو لم

تنتخبوا تصبحون مثل جثة مهملة، لا يشعر أحد بوجودها، بل البعض يقول بركة لم تأت منا وأتت منكم، وآخرون قالوا اخبط راسك في الحيط وشوف النتيجة، وفريق ثالث سيقول أن الانتخابات ستتم بكم أو بدونكم[21].

وأوصى البابا شنودة الثالث الاقباط بمواجهة أي صعوبات يجدونها في اللجان باللجوء للقضاء قائلا: استعدوا كلكم للطريقة التي تبدون بها أصواتكم، وإذا ذهبتم للإدلاء بصوتكم وواجهتم مشكلات من المسئول بهذا المكان قولوا له "هنرفع عليك قضية". و"خليكم رجالة"، وليس عيبا عليكم أن تطالبوا بحقوقكم لئلا واحد يقول من باب الزهد والنسك والاستسلام أنه

عيب، بل إني أتذكر بولس الرسول في مرة من المرات كانوا سيجلدونه، فنظر للأمير الذي يريد جلده وقال هل "يجوز لكم جلد رجلا رومانيا غير مقضيا عليه" لأنه حينها كان الروماني يجلد بحكم قضائي، فالأمير قال له أنا روماني لأني اشتريت الجنسية الرومانية وأنت، فقال له بولس الرسول أنا ولدت بها، وفي مرة أخرى أراد آخر تسليم بولس الرسول لليهود ليفتكوا به فنظر له الرسول وقال: "أمام كرسي ولاية قيص أنا واقف وإلى قيصر أرفع شكواي" فأجابه الوالي إلى قيصر أنت تذهب، وبولس الرسول يعلمنا مواجهة المشكلات والدفاع عن حقوقنا، المهم الواحد يدافع عن حقه بدون خطأ، وليس هناك خطأ في المطالبة بحق، ولكن هناك خطأ عندما نخطئ لأحد، والكتاب يقول اغضبوا ولا تخطئوا. وأوصى البابا الآباء الأساقفة والكهنة بتنظيم تلك العملية، ومساعدة الناس على الإدلاء بأصواتهم، وألا يقولون إن واجبهم فقط الصلاة ولكن واجبكم أيضا وطني[22].

وقد تحدث البعض عن أن البابا شنودة الثالث قد أصدر تعليمات للأقباط بأن يصوتوا لصالح المرشحين الأقباط في الانتخابات البرلمانية ٢٠١١/٢٠١٢ والتي انطلقت المرحلة الأولى منها في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١. وفي حال لم يكن هناك مرشحون أقباط، طلب البابا التصويت لمرشحي أحزاب "المصريين الأحرار" و"التجمع" و"الإصلاح والتنمية" و"المصري القومي" وإن لم يكن هناك مرشحون من هذه الأحزاب فيصوتوا لليبراليين وطالب بالتصويت لـ "الكتلة المصرية" التي تضم أحزاب المصريين الأحرار والتجمع والمصري الديمقراطي التي يترأسها رجل الأعمال نجيب ساويرس، ورفعت السعيد رئيس حزب التجمع والدكتور محمد أبو الغار، وكتلة رامي لكح ومحمد أنور عصمت السادات التي تحمل اسم كتلة الإصلاح والتنمية. وفي المقابل، حذر من التصويت لـ "الإخوان المسلمين" والتيارات الإسلامية وحزب "الوفد"، لأنه تحالف في البداية مع "الإخوان"، وحيث الأقباط على أن يكونوا كتلة تصويتية مؤثرة في الانتخابات[23].

وفي جنوب وجنوب شرق آسيا استخدمت القوى الدينية السياسة لحل المشاكل الدينية، عبر إضفاء النزعة الإسلامية على السياسات[24].

## ٤. استخدام الدين للحض على التسامح أو على التعصب:

تحض جميع الأديان السماوية (اليهودية – المسيحية – الإسلامية) على التسامح،

وعدم التعصب، أما يؤدي إلى التعصب هو الفهم والتفسير الخاطئ للدين من قبل البعض. بمعنى اخر يعد مفهوم التسامح في الأديان مفهوما وجوديا اعترف به القرآن الكريم، وحض على المسامحة نتيجة اعترافه باختلاف البشر (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا)[25] والتعارف معرفة ومعروف وعرفان. وأشار الله عز وجل إلى أن الاختلاف سنة كونية، ولو أراد ان يوحدهم لفعل ما يريد (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)[26]. وقد حض الإسلام على حسن معاملة المختلفين في الدين وبرهم (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[27]. وأمر الله عز وجل بعدم سب المختلفين في الدين (وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ)[28].

بمعنى أخر تحض كافة الأديان (السماوية) على التسامح وعدم التعصب، ويرجع ذلك إلى وحدة تلك الأديان الثلاثة، ونزولها من مصدر واحد فقط[29].

بيد أن البعض يفهم الدين على أنه يحض على التعصب وعدم التسامح، على نحو ما يدعى المهاجرون للإسلام والمعادون له، ففي أوربا يمارس اليمين المتطرف حملة ضد الممارسات الإسلامية، فعلى سبيل المثال، نظم حزب ((رابطة الشمال)) اليميني في إيطاليا مسيرة ضمت خنازير في المواقع التي سيتم فيها بناء مساجد. وفي فرنسا، نظمت حركة معادية للمسلمين تدعي بأنها علمانية حفلات تم فيها تقديم أنواع من السجق الفرنسي والنبيذ في الهواء الطلق، في تحد واضح للتعاليم الإسلامية التي تحرم أكل لحم الخنزير وشرب الكحول[30].

ويذكر إدوارد سعيد أن هنتجتون صاحب نظرية "صراع الحضارات" سعى لفتح معركة بين الغرب والإسلام، وكأن الإسلام يزحف على أوربا والغرب[31]. بمعنى أخر، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لجات الدول الغربية إلى خلق عدو (خارجي)، وجدوه في الشرق،

وفي الدين الإسلامي على وجه التحديد. وقد ساعد على ذلك تصوير الإسلام في وسائل الاعلام الغربية على أنه مفرخ للإرهاب، والانغلاق، والبربرية، وبالتالي مهدد لمنجزات الحضارة الغربية.

ومن ثم يمكن القول بأن الغرب قد وضع الإسلام في موقع المهدد الحقيقي لحضارتهم، أمنيا وقيميا. وهو ما عبر عنه مستشار الإدارة الامريكية للشئون الاستراتيجية والعسكرية سابقا إدوارد لو تواك بأن الحد الفاصل بين الحضارتين هو البحر المتوسط، الذي يفصل بين الساحل المسيحي الذي يجيز الاختلافات في وجهات النظر، والساحل الإسلامي الذي يبرر فيه الهجوم على الحضارة الغربية[32].

وهو ما تشابه مع العديد من الدعوات لمحاربة ومواجهة الإسلام. فنجد أن Newt Gingrich دعا الولايات المتحدة إلى صياغة استراتيجية لمحاربة الإسلام الديكتاتوري، والمستبد. وهو ما يتسق مع المفهوم الأمريكي للإسلام الذي تم فيه الربط بين الإسلام وبين البدائية، والوحشية، والشمولية، والبربرية[33].

وهناك من رأي أن الإسلام ستتيح له امكانياته من منظور عدد سكانه المتزايد، وقوته المالي الكبيرة أن يشكل تحديا كبيرا أمام الغرب، وذكر أن السبيل لمواجهة هذا التحدي هو تحالف موسكو مع الغرب، وبيني أصحاب هذا الاتجاه، رأيهم على أن المسلمين يرون العالم معسكرين لا يقبلان التصالح "دار الإسلام"، و"دار الحرب". لذا وجب التحالف لاحتواء هذا التحدي الاسلامي[34].

ويذهب المؤرخ الفرنسي "جوستاف لوبون" إلى "أن مصر ظلت مثالا للتسامح الديني، سواء من داخلها أو ممن غزاها، فهذا يعترف بديانة ذلك، وذلك يعبد آلهة الآخر، إلى أن جاءها المسيحيون ثم المسلمون فعرفت التعصب للحقيقة المطلقة. وعلى الرغم من أن في الأديان التوحيدية (اليهودية والمسيحية والإسلام) مادة خصبة لتقوية التسامح، إلا أن الممارسة التاريخية لم تكن، كما يعتقد كثير من الباحثين، متسامحة على الدوام[35].

## ثانيا: استخدام الدين لتبرير الطاعة للحاكم

حدد الدكتور يوسف القرضاوي (الحاكم) أو ولي الأمر الذي لا يجوز الخروج عليه، بأنه هو من اختاره الناس بحرية وبرضا على أساس من التزام الإسلام، يؤمن بالله ورسوله ويحكم كتاب الله وشرع الله عز وجل، فإذا خرج الناس على هذا الأمير أو هذا

السلطان أو الرئيس، يكون هذا بغيا منهم[36]. وبالتالي كقاعدة عامة فإن الحاكم الذي يتم اختياره برضا المواطنين لا يجوز الخروج عليه، ومن ثم وجبت طاعته.

لا عجب والأمر كذلك، أن يستخدم الدين من قبل الحكام لتفسير الطاعة لهم؛ وبالتالي توليد شرعية لأنظمتهم الحاكمة، وتتنوع وتعدد أشكال وصور هذا الاستخدام ولذلك على النحو التالي:

**١. استخدام الشريعة كأساس للحكم:**

فنجد أن المملكة العربية السعودية قامت على أساس تحالف تصور معين للدين، مع حركة سياسية قادها الأمير محمد بن سعود. وقد ساعد على ذلك وجود قبر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، والحرم المكي، وجبل عرفات، وغير ذلك من أماكن مقدسة أخرى في المملكة[37].

**٢. الجمع بين الديني والسياسي:**

يعتبر الإسلام في المغرب مصدر الشرعية لأي حاكم، ومصدر تدعيم سلطته، فضلا عن كون الإسلام ثقافته تهتم بالشخصية والسلطة، بمعنى آخر إن التكييف الاجتماعي الذي يضم كل فرد إلى المجتمع، يقوم على قبول قانون الجماعة وثقافتها، بحيث بات الاعتراف بالفرد بوصفه أحد مكونات الجماعة، التي تتحقق شخصيته عبرها[38]. بمعنى أخر وجد حكام المغرب الدين الإسلامي مرجعا للهوية المغربية، وأساسا لشرعية السلطة الحاكمة، فدمجوا بين الخطاب الديني والسياسي الرسمي، وجمع الحاكم بين السلطة الدينية والسلطة السياسية[39]، فهناك يطلق على الحاكم "أمير المؤمنين"، وينسب الملك في المغرب نفسه إلى الاسرة العلوية، وآل بيت النبي محمد صلى الله عليه وسلم؛ فضلا عن مبايعة علماء الدين للملك؛ مما يضفي على السلطة السياسية شرعية دينية[40]. صفوة القول إن النظام المغربي يكتسب شرعيته من الدين الإسلامي، فيحرص على كسب ود علماء الدين، والعمل على تجسير المسافات بينه وبينهم؛ حتى يتسنى له الحفاظ على شرعيته.

**٣. توظيف الدين في المجال العام:**

تعمل العديد من الأنظمة الحاكمة خاصة في الدول العربية على توظيف الدين في المجال العام، عبر إطلاق مبررات دينية لسياساتها؛ حتى يتسنى لها كسب الشرعية، والحفاظ عليها.

لقد شهدت مصر طوال فترة الرئيس السابق مبارك استخدام الفتاوي السياسية لكسب تأييد وشرعية للنظام الحاكم، ولعل أهم تلك الفتاوي تلك التي أطلقها الإمام الأكبر الراحل الدكتور سيد طنطاوي ضد الصحفيين المنتقدين للرئيس السابق حسني مبارك، وأجاز فيها جلدهم. ثم فتوى أطلقها شيخ سلفي – الشيخ محمود عامر القيادي في التيار السلفي – رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية – تجيز توريث الحكم لجمال مبارك نجل الرئيس السابق، وأطلق

الشيخ نفسه فتوى أهدر فيها دم الدكتور محمد البرادعي، في أعقاب دعوته إلى العصيان المدني في أنحاء البلاد. ولم تغب الكنيسة عن تلك النوعية من الفتاوى، حيث بارك البابا شنودة ترشح الرئيس لولاية رئاسية خامسة، وأجاز أو بارك توريث جمال مبارك للحكم[41].

وقد يكون من المجافي للحقيقة القول بأن نظام مبارك السابق، النظام الوحيد الذي حكم مصر ووظف الفتاوى لأغراض سياسية، فقد استخدم الرئيس الأسبق "عبد الناصر" الدين الإسلامي لتبرير تبنيه الاشتراكية كأيديولوجية للدولة خلال فترة حكمه. كذلك وظف الرئيس الأسبق "السادات" الدين الإسلامي لتبرير مبادرته للسلام بين مصر واسرائيل[42].

ولم يقتصر توظيف الدين الإسلامي لتبرير السياسات التي تتبعها الأنظمة الحاكمة على مصر فقط، فنجد أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين قد رفع راية الإسلام في مواجهة التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق؛ من أجل تحرير الكويت، وذلك عبر خطاباته التي ذكر فيها ان الغرب الصليبي يواجه العرب والمسلمين للسيطرة عليهم وعلى مقدراتهم[43].

وعندما ثار المواطنين في مصر ضد حكم الرئيس السابق مبارك، تم توظيف الدين أيضا في محاولة اثناء المواطنين عن مطالبته بالرحيل. آية ذلك صدور العديد من الفتاوى التي تحرم الخروج على الحاكم، ومن هذه الفتاوى فتوى دعاة السلفية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير. أبرزها فتوى عدم جواز المظاهرات والخروج على الحاكم[44].

وفي المملكة العربية السعودية صدرت فتوى بتحريم المظاهرات، ووصفها بأنها مصدر لتفكيك الأمة، والقضاء على دينها وقيمها وأخلاقها وتفريق كلمتها وتشتيت شملها وتقسيم البلاد والسيطرة على خيراتها[45].

**ثالثا: استخدام الدين لتبرير الثورة ضد الحاكم**

لعب الدين دورا كبيرا في حض المواطنين على الثورة ضد حاكمهم، المستبدين الطغاة. خاصة عندما تستخدم الأنظمة القائمة القوة المفرطة ضد مواطنيها، ففي هذه الحالة تبلغ حالة الاحتقان منتهاها، ويوظف الدين ضد تلك الأنظمة، ذلك أن الدين الإسلامي حرم قتل النفس، بينما تمارس الأنظمة الحاكمة قتل مواطنيها عمدا.

فقد ذكر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب أن مواجهة أي احتجاج وطني سلمى بالقوة

والعنف المسلح وإراقة دماء المواطنين المسالمين، بمثابة نقض لميثاق الحكم بين الأمة وحاكمها، ويسقط شرعية السلطة ويهدر حقها في الاستمرار بالتراضي، فإذا تمادت السلطة في ((طغيانها)) واستهانت بإراقة دماء المواطنين الأبرياء، حفاظا على بقائها غير المشروع – على الرغم من إرادة الشعوب – أصبحت السلطة مدانة بجرائم تلوث صفحاتها، وأصبح من حق الشعوب المقهورة أن تعمل على عزل الحكام المتسلطين ومحاسبتهم. وأكد على أن انتهاك حرمة الدم المعصوم يعد الخط الفاصل بين شرعية الحكم وسقوطه في الإثم والعدوان، داعيا الجيوش المنظمة في جميع الدول العربية، في هذه الأحوال، إلى الالتزام بواجباتها الدستورية في حماية الأوطان من الخارج، حتى لا تتحول إلى أدوات قمع وإرهاب للمواطنين وسفك دمائهم[46].

وقد ذكر الدكتور يوسف القرضاوي أن الحاكم الذي يأتي على غير إرادة الناس، والناس لا تحبه ولا تريده، يجوز الخروج عليه والثورة ضده. ويضرب أمثلة على ذلك بمعظم من أصبحوا أمراء في البلاد العربية، ويصفهم بأنهم رؤساء جمهوريات وهم ملوك وليسوا ملوكا في الحقيقة، ولكن أصبحوا ملوكا لأنهم أصبحوا مستمرين ثم لا يكفي هذا الاستمرار أنهم يريدون أن يظل هذا في أولادهم من بعدهم، كلهم، هذه الجمهوريات الخمس كلها كانت تعمل على توريث هذا الحكم لأبنائهم وأصحابهم، فهؤلاء لم يلتزموا بالإسلام، هل بشار الأسد ملتزم بالإسلام، ملتزم بحزب البعث ، الحزب الوحيد الذي يحكم الأمة لا التزام بالقرآن ولا بسنة، وأكد على عدم وجود كلمة قرآن أو سنة أو شريعة في الدستور السوري، وبالتالي فليسوا ممن تجب طاعتهم باستمرار كما هو شأن الحاكم الشرعي الحقيقي الملتزم بما أمر الله والمنتهى عن ما نهى الله والمحل ما أحل الله والمحرم ما حرم الله[47]. وبالتالي وجب الخروج عليهم، وعدم طاعتهم، ووجب عليهم الانصياع لمطالب شعوبهم وتنفيذها.

وذكر الدكتور رضوان السيد أن النبي صلى الله عليه وسلم، في حجة الوداع حدد محرمات قطعية إذا ارتكبها الحاكم أو المحكوم، صار مهدور الدم، قال عليه الصلاة والسلام، ((إن دماءكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، إلى يوم القيامة، وأن أموالكم عليكم حرام كحرمة شهركم هذا في بلدكم هذا، إلى يوم القيامة، وأن أعراضكم عليكم حرام، في شهركم هذا، في بلدكم هذا أو ما يقارب ذلك إلى يوم القيامة))، وهذه المحرمات الثلاث على الحاكم والمحكوم، وهذا الخروج السلمي على الحاكم الظالم جائزا شرعا، علمائنا كانوا يترددون وكان هناك نقاش كبير بينهم على مدى ٣ قرون، هل يجوز بدء الحكام الظلمة بالقتال إن لم يحملوا سلاحا لقد أجاز الأحناف بدئهم بالقتال، بينما كان الأئمة الآخرون لا يجيزون، نحن عندنا الآن قطيعات من النبي صلى الله عليه وسلم، والخروج حق من حقوق أهل السنة والجماعة، فالجماعة هي التي تدير شأنها العام وقد أستلب شأنها العام في كثير من الدول العربية والإسلامية منذ عدة عقود، وخرج الناس يريد استعادة إدارة شأنهم العام فهم ليسوا عبيدا ولكنهم أحرار ولا يرثون ولا يروثون. وفي هذه الجمهوريات ارتكبت في حقهم هذه المحرمات الثلاث ليسن الآن فقط بل طوال عقود، وبعد ذلك نقول إن خروجهم صدام وإن خروجهم ليس خروج فئة معينة، بل خروج أكثرية كثرة كاثرة من هذه الشعوب هذه هي الجماعة[48].

في هذا السياق يمكن تفسير الثورة في تونس، وفي مصر، وفي ليبيا، وفي اليمن، بأنها عدم رغبة المواطنين في استمرار حكام هذه الدول السالفة، خاصة وقد أفرطوا في استخدام القوة ضد مواطنيهم وبالتالي وجب خلعهم.

## الخاتمة:

مما سبق اتضح أن للدين أهمية في كافة المجتمعات، وبدأ الحديث عن أن القرن الحادي والعشرين قرن ديني بامتياز، في ضوء ظاهرة الانبعاث الديني من جديد، واستخدام الدين من قبل كافة الأطراف، سواء الدولة (السلطة الحاكمة) أو القوى الاجتماعية الأخرى. من هنا يبدو أن ثمة حاجة إلى آليات لضبط استخدام الدين في الحياة السياسية، وفي هذا الإطار نعرض لرؤيتين مختلفتين: الأولى، رؤية مؤسسة راند الامريكية للأبحاث. والثانية، رؤية الدكتور عبد الحميد أبو سليمان.

### ١. رؤية مؤسسة راند[49]:

تنطلق رؤية مؤسسة راند من أن الإسلام يعاني من أزمة نابعة من وجود أكثر من رأي قد تتعارض في كثير من الأحيان. ومن أن الولايات المتحدة والعالم المتمدن بحاجة إلى عالم إسلامي يتسم بالديمقراطية، والقابلية للنمو، وبالاستقرار السياسي، والتقدم الاجتماعي، وباحترام القوانين ومعايير السلوك الدولي.

وعلى هذا الأساس قسم Cheryl Benard المسلمين إلى أربعة اقسام:

أ- الاصوليون: يرفضون الديمقراطية والثقافة الغربية، ويريدون تطبيق رؤيتهم للقانون الإسلامي.

ب- التقليديون: يسعون لتأسيس مجتمع محافظ، بعيد عن الحداثة، والتجديد.

ج- الحداثيون: يسعون إلى تأسيس عالم إسلامي مندمج داخل الحداثة العالمية، بما يتماشى مع ظروف العصر.

د- العلمانيون: يرون أن الدين يقتصر على المجال الخاص بين المواطنين وربهم، ولا يتعدى ذلك للمجال العام، على غرار الدول الغربية التي فصلت بين الدين والدولة.

وهكذا يبدو الاصوليون والتقليديون أبعد عن التوجه الغربي، ومصالحه. فيما يبدو الحداثيون، والعلمانيون أقرب إلى الغرب من حيث قيمة وسياساته.

ومن ثم يتم التعامل الغربي مع الإسلاميين حسب تصنيفهم السابق. ويتركز حول تأييد الحداثيين، ودعم التقليديين ضد الأصوليين، ومواجهة ومعارضة الأصوليين، وأخيرا التأييد الانتقالي للعلمانيين.

**أ- تأييد الحداثيين: عبر التركيز على العديد من الآليات، لعل أبرزها:**

١) القيام بنشر وتوزيع أعمالهم بأسعار مدعمة.

٢) تشجيعهم على مخاطبة الجماهير والشباب والكتابة إليهم.

٣) تقديم آرائهم في مناهج التعليم الإسلامي.

٤) منحهم منبرا جماهيريا يعبرون من خلاله عن وجهات نظرهم.

٥) وضع العلمانية في اتجاه معاكس للحداثة حتى لا يؤثر بالسلب على الشباب المسلم.

٦) المساعدة في تنمية المنظمات المدنية المستقلة؛ من أجل الترويج للثقافة المدنية، وتوفير مساحة للمواطنين العاديين لتثقيف أنفسهم فيما يخص العملية السياسية، وتدريبهم على التعبير عن آرائهم.

**ب- دعم التقليديين ضد الأصوليين: عبر العديد من الآليات لعل أهمها:**

١) نشر وترويج النقد التقليدي للعنف والتشدد الإسلامي، وتغذية نقاط الاختلاف بين التقليديين والاصوليين.

٢) العمل على عدم إنجاح أي فرصة للتقارب بين التقليديين والاصوليين.

٣) تعزيز التقارب بين الحداثيين والتقليديين القريبين من الفكر الحداثي.

٤) تعزيز التواجد الحداثي في المؤسسات التقليدية.

٥) تدريب وتثقيف الحداثيين لجعلهم أكثر دراية في مجادلة الأصوليين.

٦) العمل على تقسيم التقليديين والتمييز فيما بينهم من خلال دفع فئة لتبني أفكار المدرسة الحنفية، والعمل على اضعاف التوجه الوهابي.

٧) تأييد الاتجاه الصوفي والعمل على نشر منهجه، والدعوة إليه.

**ج-مواجهة ومعارضة الأصوليين: تتم هذه العملية عبر الآليات الآتية:**

١) العمل على دحض نظريتهم حول الإسلام، وإظهار عدم دقتها وصحتها.

٢) اظهار اتصالهم وعلاقتهم بالجماعات غير القانونية.

٣) إذاعة عواقب إعمالهم.

٤) الإلحاح المستمر على عدم قدرتهم على الحكم، وعدم وجود رؤية لتنمية حقيقية للمجتمع.

٥) تجنب أي احترام أو تقدير لأعمالهم العنيفة، ووصفهم بالجبناء والمخبولين.

٦) دفع الصحفيين لتعقبهم فيما يخصهم عبر التركيز على قضايا فسادهم، ونفاقهم، وسوء ادبهم؛ من اجل تشويههم.

**د–التأييد الانتقالي للعلمانيين: عبر ما يلي من آليات:**

١) تأييد العلمانيين ضد الأصوليين، والعمل على عدم إنجاح أي تحالف علماني مع القوى المعارضة للولايات المتحدة سواء على الأرضية الوطنية أو اليسارية.

٢) العمل على تعزيز فكرة فصل الدين عن الدولة في الإسلام، والتأكيد على عدم تضرر الإسلام من هذا الفصل.

وفي كافة المسارات الأربعة السابقة يجب عدم اغفال الوعي الكامل بالثقل النسبي لقضايا بعينها، وإدراك الآثار المترتبة على التنسيق بين الولايات المتحدة والنشطاء الإسلاميين سواء الحاليين أو المرتقبين.

ومن الملاحظ ان هذه الرؤية صراعية تركز على تفتيت الإسلاميين والعمل على تثبيط أي تنسيق أو تحالف فيما بينهم؛ وصولا في النهاية لدعم العلمانيين المؤيدين لوجهة النظر الغربية، ورفض العلمانيين الوطنيين أو اليساريين. وبالتالي التركيز على التيار أو الفئة المؤيدة للمصالح الامريكية في الأساس.

**٢. رؤية الدكتور عبد الحميد أبو سليمان:**

تنطلق رؤية الدكتور عبد الحميد أبو سليمان من التلازم بين الفساد والاستبداد، وأن الاستبداد يوظف الدين والقداسة السياسية في خدمة المصالح الخاصة، وانتهاك المصالح العامة وحرماتها.

ويرى أن الخروج من هذا التلازم يتم عبر الآليات التالية[50]:

أ– استقلال دور التربية والتعليم والدعوة، وإقامة مؤسسة أو مؤسسات مستقلة خاصة بها، واسناد امرها إلى الأمة، وتمكين هذه المؤسسة أو المؤسسات لبناء شخصية المسلم ووجدانه، وتنقية ثقافته.

ب– تفعيل دور الاسرة والوالدين في بناء وعي كوادر الأمة وسلامة وجدانها.

ج– تفعيل رؤى الإسلام الاقتصادي في الحفاظ على موارد الامة وثرواتها، وعدم تركها غنيمة لأصحاب السطوة والسلطة؛ حتى لا يستعبدوا إرادة الامة بها.

د- فصل الدين عن مؤسسات الحكم وخاصة السلطات التنفيذية، بمعنى آخر فصل رجال السلطة التنفيذية عن الإساءة للدين والقيم المقدسة، تهميشا أو توظيف وتشويها له.

هـ- والعمل على توعية الامة بأهمية المؤسسات في التشريع والتنفيذ والمحاسبة والمراقبة، وفي التربية، وفي شئون الثروة والموارد والمال، وفي شئون الاعلام.

و- تحديد السن الذي يؤهل المواطن للإسهام في صنع القرارات السياسية والتشريعية، واختيار القيادات، ولا سيما حق التصويت والتشريح. وهذا التحديد حسب كل شعب ودولة مسلمة. ولكنه يرى أن خفض سن التصويت السياسي إلى الواحد والعشرين عاما، ليس في صالح الأمة ولا مصالح المجتمع ككل.

# هوامش الدراسة

[1] د. أماني صالح، ود. عبد الخبير عطا، العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨، ص ٨٤-٨٥.

[2] أحمد محسن حسن، تأثير الإعلام السياسي الدولي على الرأي العام في مصر بالتطبيق على دور قناة الجزيرة الإخبارية ٢٠٠٧-٢٠٠٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة حلوان، ٢٠١٠، ص ١٣٤.

[3] راجع:

- أبو الأعلى المودودي، المصطلحات الأربعة في القرآن، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ١١٦ – ١٣٠.
- أبو الحسين أحمد بن فارس ن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ج٢، د.ت، ص ٣١٩-٣٢٠.

[4] هويدا شوقي أو العلا، دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة حلوان، ٢٠٠٧، ص ١٧-١٨.

[5] عبد العزيز عبد الغني صقر، دور الدين في الحياة السياسية في الدول القومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية: كلية التجارة، ١٩٨٩، ص ٥-١٢.

[6] د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٨.

[7] د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنه الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم (٥٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ٩١-٩٢

[8] د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنه الحضارة وثقافة السلام، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٦.

[9] ديبورا ج. جيرنر (تحرير)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، ترجمة أحمد عبد الحميد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣، ص ٤٩٥-٤٩٧.

[10] ديبورا ج. جيرنر (تحرير)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، المرجع السابق، ص ٥٠٤ – ٥٠٥.

[11] يعقوب ملكين، اليهودية العلمانية، ترجمة وتعليق: د. أحمد راوي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، ٢٠٠٣، ص ١٣-١٨، ص ١١٥-١١٨.

[12] يعقوب ملكين، اليهودية العلمانية، المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

[13] د. كمال المنوفي، د. جابر عوض، د. هدى متكيس (تحرير)، الأطلس الماليزي، القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦، ص ١٨٦-١٨٧.

[14] ديبورا ج. جيرنر (تحرير)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، مرجع سابق، ص ٥٢٠-٥٢٤.

[15] د. حسنين توفيق، "الإسلام والسياسة (في الوطن العربي) خلال القرن العشرية" في: الأمة في قرن، عدد خاص من أمتي في العالم، الكتاب الرابع، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠١، ص ٧٧-٨٥.

[16] د. محمد محمود أبو غدير، الصراع الديني العلماني داخل الجيش الإسرائيلي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٠، ص ٥٣، ٦٥، ١٠٣.

[17] مارك جوير جانسماير، الحرب الباردة الجديدة: القومية الدينية تواجه الدولة العلمانية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، ع ٨٢٢، ١٩٩٥، ص ١٧٤-١٧٥.

[18] مارك جابوريو، "الدور السياسي للإسلام في باكستان"، في: أوليفييه كاريه، السياسة المعاصرة في عالم اليوم: الإسلام والدولة، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، ١٩٩١، ص ١٥٦.

[19] د. حسنين توفيق، " الإسلام والسياسة (في الوطن العربي) خلال القرن العشرين"، مرجع سابق، ص ٩١-٩٦.

[20] هشام جعفر، "الإسلاميون وتحديات بناء تيار ديمقراطي"، في: د. عمرو الشوبكي (محررا)، إسلاميون وديمقراطيون: إشكالية بناء تيار إسلامي ديمقراطي، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٤، ص ٦٩-٧٣.

[21] جون عبد الملاك، *"تصريحات البدوي تثير الارتباك بالكنيسة... والبابا يكلف بيشوي بإدارة ملف الانتخابات لإبعاد الهجوم عنه"*

http://0soldiers0.wordpress.com/2011/12/06/1-210

[22] جون عبد الملاك، مرجع سابق.

[23] حسين البربر، "توجيهات الكنيسة في الانتخابات"، جريدة الوفد، ٢٤-١١-٢٠١١.

[24] مارك جوير جانسمير، الحرب الباردة الجديدة: القومية الدينية تواجه الدولة العلمانية، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٩.

[25] سورة الحجرات. الآية ١٣.

[26] سورة هود. الآية ١١٨.

[27] سورة الممتحنة. الآية: ٨.

[28] سورة الأنعام. الآية: ١٠٨.

[29] د. يوسف ذياب عواد، "التسامح ما بين الدين والسياسة"، في: د. رفيق المصري (محررا)، الدين والسياسة والديمقراطية ، فلسطين: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، ٢٠٠٧، ص ٨٦-٨٧.

[30] فيرجيني غيرودون، "عدم التسامح حيال المسلمين في أوربا"،

/http://www.hollanda.info/intolerance-against-muslims-in-europe1805111

[31] إدوارد سعيد، "من له الحق في تعريف الحضارات قبل التحدث عن صراعها؟"، جريدة الشرق الأوسط، ١٧-٢-١٩٩٥.

[32] د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنه الحضارة وثقافة السلام، مرجع سابق، ص ٩٧-٩٩.

[33] فواز جرجس، "الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، المستقبل العربي، ع ٢١٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ١٣-٢٤.

[34] ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت: دار بيسان، ١٩٩٢، ص ١٨٧.

[35] ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، "التسامح بين الأخلاق والدين"،

http://www.maatpeace.org/node.704

[36] عثمان عثمان، "الثورة فتنة أم رحمة: الخلاف بين فقهاء الثورة وفقهاء السلطة"،

http://www.alijazeera.net/NR/exeres/F9612B45-6D00-45CB-A947-FC455DE52025.htm

[37] محمد ضريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي، الرباط: منشورات المجلة *المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٢، ص ١٧١-١٧٢.*

[38] جيلبرت جران جيوم، "الإسلام والسياسة في المغرب"، في: أوليفييه كاريه، السياسة المعاصرة في عالم اليوم: الإسلام والدولة، مرجع سابق، ص ٣٣-٤٠.

[39] محمد ضريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٥.

[40] عبد اللطيف الهرماسي، "الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، في مجموعة باحثين، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ٣١٠-٣١١.

[41] صبري حسنين، "الربط بين الانتخابات البرلمانية والدين أمر في غاية الخطورة"،

http://www.light-dark.net/vb/showthread.php?p=16531#post16531

[42] د. حسنين توفيق، "الإسلام والسياسة (في الوطن العربي) خلال القرن العشرية"، مرجع سابق، ص ٨٢.

[43] فريد هاليداي، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة–الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت: دار السامي، ١٩٩٧، ص ٨٥٠.

[44] صبري حسنين، "الربط بين الانتخابات البرلمانية والدين أمر في غاية الخطورة"، مرجع سابق.

[45] نبأ نيوز، " مفتي السعودية يحرم المظاهرات ويعدها مصدرا لتفكيك الأمة"،

http://www.nabanews.net/2009/33989.html

[46] *أحمد البحيري، "وثيقة جديدة للأزهر تدين قمع الحكام للشعوب العربية"، جريدة المصري، ١ نوفمبر ٢٠١١.*

[47] *عثمان عثمان، "الثورة فتنة أم رحمة: الخلاف بين فقهاء الثورة وفقهاء السلطة"، مرجع سابق.*

[48] *المرجع السابق.*

[49] *راجع:*

- Pro. Dr. Abd El-Khabeer Atta, Readings in Political Science, Assiut: Faculty of commerce Assiut Univ., 2009, PP. 164-175.
- Cheryl Benard, "Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies", www.Rand.org

[50] د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان، إشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١١، ص ١١-١٠٥.